لقاء قناة الفيحاء بالدكتور إبراهيم الجعفري
2011/1/24
(مستوى الطموح وأزمة الثقة في العملية السياسية)

المقدم: هل نستطيع القول: في هذه المرحلة استطاع السياسيون العراقيون أن يفتحوا صفحة جديدة؟

الجعفري: توجد أكثر من صفحة جديدة فالناظر إلى البرلمان يشعر أن الخطاب الطائفي تراجع بدرجة كبيرة جداً، وخطاب مجلس النواب واعد، ويخلو من مفردات يُشَم منها رائحة الطائفية، وهناك تداخل وتفاعل بين مركبات البرلمان المختلفة، وربما يصعب عليك أن تميّز الكتل السياسية؛ لأنها تتحدث معك بخطاب وطني عراقي.

المقدم: هل هذا يمهّد للخروج من ظاهرة انعدام الثقة التي لازمت العملية السياسية منذ تأسيس العراق الجديد وحتى الآن؟

الجعفري: الثقة عنصر أساسي في كل علاقة من دون استثناء، وصدق أمير المؤمنين - عليه السلام - حين قال:
(إذا احتشم المؤمن أخاه فقد فارقه)، أعتقد أن عُرى الثقة بدأت تتعمق، وستتوطد العلاقة بناءً على هذه الثقة.
الارتحال من عدم الثقة إلى الثقة المطلقة ليس بقفزة يُراد لها مصاديق فالجلسات التي تحفل بالكلام والكلام المتبادل يُراد لها مصداقية؛ لذا فنصيحتي إلى كل رمز، وكل متصدٍ أن يجسّد كلامه بتطبيقات عملية على الأرض حتى إذا تطلّب الأمر بعض التضحية، ولا قيمة لتجسيد المبادئ من دون أن تكون مقرونة بالتضحيات، وإذا ظلت متأطرة في المكاسب فسرعان ما تفشل - لا سمح الله - نحن الآن نقطع أشواطاً لا بأس بها، وهذا مكسب وطني.

المقدم: عدم حسم موضوعة الوزارات الأمنية أليس هو انعدام الثقة؟

الجعفري: توجد مشكلة في الاختيار، ولكن ليست كل مشكلة مبعثها عدم الثقة، وليست كل مشكلة أزمة..
نريد أن تخرج الوزارات الأمنية من دائرة المحاصصة، وأن يشغلها أناس أكفاء نثق بوطنيتهم؛ فالملف الأمني حسّاس جداً، ولابد من التمحيص والمراجعة والدقة؛ فالوزارات الأمنية الجهاز الوحيد القادر على حفظ النظام في البلد، ومن دون أمن لا صناعة ولا اقتصاد، وسيتعطل كل شيء، فمن الطبيعي أن تحظى بمناقشات مستفيضة.

المقدم: كيف يمكن أن يُطلَب الشيء من نقيضه، فأنتم تطلبون من قائمة سياسية ذات توجُّه محدد أن ترشح شخصية مستقلة؟

الجعفري: الاستقلالية التي نعنيها هي الاستقلال في الأداء، والانسلاخ من كل شيء، وعدم تحكيم الانتماءات.. لا نريد عربياً يتعسف بحق التركمان والكرد، ولا مسلماً يتعسف بغير المسلمين، ولا سنياً يتعسف بحق الشيعة، ولا شيعياً يتعسف بحق السنة هذا كله يجب أن نستبعده، ويجب أن نظفر بهكذا شخص، وليكن من القائمة العراقية أو التحالف الوطني أو الكرد..
الانتماء لا يُخيفنا، واستقلال الشخصية لا يعني عدم الانتماء، فرُبّ منتمٍ مستقل، ورُبَّ غير منتمٍ ولكنه غير مستقل.

المقدم: لماذا تعطل قانون مكافحة الإرهاب حتى هذه اللحظة؟

الجعفري: القانون تعطّل بسبب آفة المحاصصة التي فتكت بالعملية السياسية، وقد قلتُ ذلك منذ وقت مبكر لعله في أواخر 2003؛ لأنها لاحت في الأفق، وقد ذكرت ذلك، وهذه من تداعيات تلك بل أكثر من هذا أن المحاصصة تركت آثارها وبصماتها على الدستور، وهذه معيبة سيأخذ تصحيحها معدلاً من الوقت أطول من عمر الحكومة و البرلمان، وإنما بعمر الدستور..
وقانون مكافحة الإرهاب واحد من مجموعة قوانين معطلة، وكذا قانون الصحافة وقانون الأحزاب.

المقدم: هل سيكون التحالف الوطني نسخة من الائتلاف الوطني العراقي الموحّد أم سيكون نسخة أخرى جديدة؟

الجعفري: لا نريد له أن يكون كذلك، ونحن الآن عاكفون على أن نجعله مؤسسة أي ننتقل من تجمّع إلى مؤسسة لها أهداف محددة وآليات وتراتبيات ومقاسات، ولها فضاء تعطي عضو التحالف فضاءً رحباً في أن يبدع، ويتحدث، ولديه مساحة في أن يجتهد، ويعبر باتجاه بوصلة محددة..
لا نريد أن نتشرنق، ونختنق بمسألة التحالف.. نريد من التحالف أن يكون قوياً ببرامجه وآلياته.. بالتحرك عبر مفاصل تحالفية في المؤسسة مع رئيس الوزراء ورئاسة الجمهورية والشعب في الوقت نفسه يجب أن يبرهن على أنه لا يعاني من أزمة مع بقية التحالفات؛ لأننا جميعا نريد أن نتحول إلى رافعات وطنية لحمل المسؤولية.

المقدم: برأيك ما هي الحلقة المفقودة في موضوع الملف الأمني.. هل هي إن القضاء لم يؤدِ دوره، أم إن الأحكام ماتزال معطلة، أم الفساد المالي والإداري الموجود في المؤسسة الأمنية، أم إن المؤسسة الأمنية ماتزال مخترقة إلى هذه اللحظة من قبل بعض العناصر المندسة؟

الجعفري: كل هذه النقاط التي تفضلتَ بها تلعب دوراً، وأضف إليها الإرهاب، وعندما نفقه معنى الإرهاب ميدانياً، وليس بحثاً نظرياً نجد أن هذه النقاط التي تفضلت بها لعبت دوراً، والاقتصاد لعب دوراً والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة والثقافة الطائفية لعبت دوراً، والتدخل الإقليمي لعب دوراً، وكذا التدخل الأجنبي، والموروث الصدامي المقبور..
يجب أن نواجه هذا المركب بمعادل الأمن، ونقوّي، ونرتقي بالقوات الأمنية إلى مستوى الكفاف ضمن النسب العالمية المتفق عليها من حيث التدريب والتجهيز وبث الثقافة الأمنية، بحيث يشعر المواطن أن الأمن لم يعُد كما كان سابقاً أمن الحاكم ضد الشعب، إنما هو أمن المواطن فقط.

المقدم: هناك تناقض في عمل البرلمان فهو يشرّع القوانين، ثم لا يلتزم بها، أو لا يطبّقها فقانون الاجتثاث عُمِل به، ثم عاد المجتثون؟

الجعفري: لايوجد شيء فوق القانون، العراق أصبح بلداً دستورياً والدستور هو القانون الأم، وتتفرع منه القوانين، أما قانون الاجتثاث وفيما بعد المساءلة والعدالة وُضِع بظرف معين وهو أساساً جاء من قبل الحاكم المدني بريمر الذي حلّ وزارة الدفاع ووزارة الإعلام، فهو راحل لنا من السابق، وجرى تهذيبه ، ثم وضع بالدستور بشكل أقرب إلى الحالة الصحيحة والوطنية مما كان عليه سابقاً، وأصبح الآن حقيقة دستورية أما عندما ننتقل من التشريع والتنظير إلى الجانب التطبيقي فمن غير الصحيح أن نغلق باب العودة إنما نضع له مخارج قانونية.
أحلى ما في القانون أن يخدم البلد، ويخدم المواطن من دون أن يسبب كوارث للوطن، ولا ينبغي أن ننطلق في تطبيق هذا القانون أو أي قانون آخر من وحي العقدة بل من وحي الحاجة الموضوعية فإذا كانت الحاجة الموضوعية تبدلت أحسب أنه من علامات الصحة بأن نراجع، وليكن العمر كله مراجعة؛ حتى نتجنب مغبة التراجع.. علينا أن نراجع حتى نتجنب التراجع.

المقدم: هناك تداخل بين ملفين على مدار العمل السياسي منذ عام 2003 وإلى الآن.. هناك تداخل بين الملف السياسي والملف الأمني فالقوات الأمنية عندما تعلن أنها ألقت القبض على إرهابي وتم إيداعه في المعتقل، وعندما يصدر الحكم يتحول الأمر من أمني إلى سياسي، ويتوقف تنفيذ الحكم.. هل سنعيش في الدورة الجديدة في هذه الدوامة؟

الجعفري: هذا تشخيص دقيق، وهذا كان في الدورة السابقة فقد كان في الدورة السابقة شيء اسمه هيئة رئاسة الجمهورية وقرارها يكون بالإجماع، والتجربة كشفت عن نقاط ضعف والآن ستختلف الصورة عن الدورات السابقة، والصلاحيات اختلفت، كما أننا لا يوجد لدينا مجلس اتحادي كما هو في بعض تجارب العالم، وهذا لو حدث سيحل مشاكل كثيرة، ويستوعب أصحاب التجارب السياسية وأصحاب التنظير السياسي والشهادات، ويمكن أن يكون صمام أمان إضافياً لسير العملية السياسية بشكل صحيح.

المقدم: لماذا لم كان المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا الذي استُحدِث في هذه الدورة فقط، ولماذا لم يكن المجلس الاتحادي؟

الجعفري: من حيث التكوين فذلك في الدستور بأن نأتي باثنين من كل محافظة، وهذا سبق أن مُورس وليس له مستند دستوري، لكن مستنده عرفي والعرف جزء من الدستور، فإذا جلس الجميع على أنهم مجلس وطني، وخرجنا من دائرة الاستشارة إلى دائرة الالتزام وليس دائرة الإلزام، ونناقش قضية فكرية موضوعية باعتبارنا أعضاء في المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا، ونسمع الحيثيات الموضوعية سواء كان رئيس البرلمان أو رئيس السلطة التنفيذية أو رئيس السلطة القضائية يتفاعل أو لا يتفاعل ومن يأتِ بـ 80% فما فوق فهذا الرأي يتحول إلى قرار.
في تقديري أن المجلس الوطني للسياسات لو يدار بصورة جيدة، ونسّق بين المعنيين بكل المفاصل سيجد الآخرون أنه عون لهم، ولا خشية منه.

المقدم: لماذا يعتبر البعض الكشف عن جنسيات الإرهابيين من غير العراقيين تخريباً للعلاقات العراقية - العربية؟

الجعفري: مفهوم العلاقة السياسية بيننا وبين الوضع الإقليمي غير مفهوم.. نحن نستغرب لهذا الاعتبار.. فنحن حين نلقي القبض على إرهابي يسفك الدم، ويهدر الكرامة لا نضطهد سفير هذه الدولة، ولا نشكك بنواياها، إنما نكشف الحقائق..
حان الوقت لأن يقال للمسيء إنك مسيء بدون أي تردد، والعراق اليوم كما هو جزء من العالم كله انتقل من عالم الأفق المنغلق إلى عالم الأفق المنفتح إلى العولمة.. البعيد الجغرافي اليوم لم يعُد بعيداً سياسياً، ولا بعيداً اقتصادياً فالمصالح عبر البحار تتحقق ونحن نريد علاقات تخدم الأمن، وحين نلقي القبض على شخص ما من بلد ما لا يوجد مجال للسكوت، وهذا لا يعني أنه إذا جاء شخص من بلد ما يعتبر ممثلاً لحكومة ذلك البلد أو شعبه.

نحن في عالم معولم الأفق، ويجب أن نستثمر العلاقة السياسية في التعاون الأمني بما يخدم كل الدول فنعبر من ضفة الأمن والتحرك الأمني إلى ضفة الأمن والتحرك السياسي الذي يدخل في تقوية الجانب الأمني.

المقدم: هناك ظاهرة إعدامات بالجملة لعراقيين معتقلين في السعودية فقبل عشرة أيام تم إعدام 40 معتقلاً عراقياً بقطع الرؤوس بالسيف، وتم دفنهم في منطقة قريبة من عرعر كتبوا عليها مقبرة اليهود والكفرة، هذا الموضوع يعاني من تغييب سياسي وإعلامي فنحن لا نسمع بياناً للخارجية أدان أو طالب بجثامين، ولا نسمع بياناً حكومياً؟

الجعفري: أنا سمعتُ وكان واحد من الشباب محكوماً بالإعدام، وسينفذ الاعدام بحقه، وصادف في اليوم الذي تم فيه انتخاب رئيس التحالف الوطني، وفي تلك الليلة جرت اتصالات هاتفية مع أكثر من قناة لتوصل إلى المملكة العربية السعودية قلق الشعب العراقي والمسؤولين العراقيين من هذا الإجراء، وبالمناسبة كانت لي سابقة عام 1992 فقد وصلتني معلومة بأن مجموعة من العراقيين في رفحة سيجري إعدامهم وهم تسعة أو عشرة، وتحركت وتم إخراجهم.

المقدم: إلى أين تسير العملية السياسية؟

الجعفري: العملية السياسية تسير نحو الأفضل، وستواجه بعض العقبات، لكن أملنا بإخواننا وأعزائنا من القوى الوطنية السياسية، وكل القوائم أن تتظافر جهودهم لتحقيق هذه الأهداف، والتغلب على العقبات.